العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد عام ٢٠٠٣

أ.م. قاسم حسين السعدي

كلية الآداب / جامعة بابل

Qasimalsadie16@gmail.com

الخلاصة

تناولت الدراسة طبيعة العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان خاصة بعد عام ٢٠٠٣ والذي حدث فيه احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ويعود تاريخ العلاقة الدبلوماسية بين البلدين منذ عام ١٩٣٩، ويركز في هذه الدراسة على هذه العلاقة بعد عام ٢٠٠٣ وهو العام الذي حدثت فيه تغيرات كبيرة بين البلدين، وكان الوضع العراقي صعباً في تلك المدة نتيجة للحرب التي تسببت بفراغ امني وغياب سياسي فعال، مما دفع اليابان لتقديم الدعم السياسي والمالي والأمني والتكنولوجي من خلال ارسال قوات الدفاع الذاتي الى العراق وتقديم قروض ميسرة والمساهمة في اعادة الاعمار، ويمكن القول أن البلدين يسعيان إلى تقوية العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية لما لها من نفع كبير عليهما، فبذلك تحصل العراق على الدعم اللازم من اليابان، وتضمن اليابان مورداً دائماً من الطاقة فضلاً عن تفعيل دورها الدولي عبر ادامة التوازن الاستراتيجي في المنطقة وادارته عن بعد .

وترى اليابان أن موقع العراق الجيوستراتيجي تؤهله لتحجيم النفوذ الصيني الصاعد بالمنطقة فضلاً عن أن العراق تمثل ممر النمو لتكثيف الحضور الياباني، فاختارت اليابان العراق كمنطلق استراتيجي لتثبيت حضورها المستقبلي في غرب اسيا وصولاً لأفريقيا، ونظراً للاعتبارات الاستراتيجية التي ذكرت يأتي الاهتمام الياباني بالعراق عبر افضل واسهل الطرق الا وهي بناء العلاقة الدبلوماسية معه والعمل على تعزيزها وتطويرها عبر آليات وادوات ناعمة بالرغم من بعض التحديات الانية والمستقبلية التي تواجه هذه العلاقة .

الكلمات الدالة: العلاقة الدبلوماسية، العراق، اليابان ، الغزو الامريكي للعراق ٢٠٠٣.

Diplomatic relationship between Iraq and Japan after ٢٠٠٣

Qasim Alsadie

College of Arts/ University of Babylon

Qasimalsadie16@gmail.com

Abstract:

The study reflects the nature of the diplomatic relationship between Iraq and Japan, especially after ٢٠٠٣, during which the occupation of Iraq took place. The history of the diplomatic relationship between the two countries dates back to ١٩٣٩. We focus on this relationship after ٢٠٠٣, the year in which major changes took place between the two countries. Iraq was difficult in that period as a result of the war that caused a security vacuum and the absence of effective political, prompting Japan to provide political, financial and security support by sending the Self-Defense Forces to Iraq and provide soft loans and contribute to reconstruction, It is possible to say that the two countries seek to strengthen the

Iraqi-Japanese diplomatic relationship because of its great benefit to the two countries. In this way, Iraq receives the necessary support from Japan. Japan guarantees a permanent resource of energy and activates its international role by maintaining the strategic balance in the region and its remote administration.

Japan considers Iraq's geostrategic position to limit the rising Chinese influence in the region, and Iraq is a growth corridor to intensify Japanese presence. Japan has chosen Iraq as a strategic outpost to stabilize its future presence in West Asia to Africa. Which is to build a diplomatic relationship with him and work to strengthen and develop Through smooth mechanisms and methods. Despite Some current and future challenges facing this relationship.

Keywords: Diplomatic relationship,Iraq,Japan, , US Invasion of Iraq ٢٠٠٣ .

المقدمة

يجمع العراق واليابان تاريخ مشترك حافل بالمعاناة جراء الحروب التي عصفت بالبلدين، فاليابان عانت بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ خاصة بعد هزيمتها من قبل الحلفاء واحتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نفس الشيء الذي حصل مع العراق منذ عام ١٩٩١، إذ شهد العراق اشرس حرب على مر التاريخ شنّها التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية عرفت بحرب الخليج التي انتهت باحتلاله من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.

وقد بدأت العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية الرسمية عام ١٩٣٩، ومرت بمراحل قوة وضعف وذلك نتيجة للمتغيرات المحيطة بالبلدين ، ولكن قد شهدت هذه العلاقة طفرة بعد عام ٢٠٠٣ وهو عام الغزو الأمريكي للعراق، إذ يسعى العراق للاستفادة من الخبرات اليابانية على الارض في تنميه مواردها البشرية ، فضلاً عن التعليم من أسلوب الادارة اليابانية في قيادة المشاريع الاستراتيجية الكبرى، وامكانية المساهمة اليابانية في اعادة اعمار العراق بعد الخراب الذي تسببه الحروب ومن بعدها التفكك الأمني والسياسي في العراق ، وما ترغب فيه اليابان من ضمان موارد مختلفة للنقط طبقاً للاستراتيجية اليابانية القاضية بتنوع مصادر الطاقة حتى لا تكون عرضه لخطر التوقف بسبب حدوث مشكله هنا وهناك فيوقف عجلت التقدم اليابان.

ويشكل موقع العراق اهمية بالغة في الاستراتيجية اليابانية التي تجد فيه حاجزاً استراتيجياً لتحجيم النفوذ الصيني الصاعد بالمنطقة وان العراق يمثل منطلقاً لتنفيذ استراتيجية ممر النمو الاسيوي- الافريقي، كما تحاول اليابان عبر العراق بناء استراتيجية القيادة المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية لإداء دور المعضد للاستراتيجية الأمريكية وايضا ترسيخ التوازن الدولي في منطقة الشرق الاوسط وتثبيت وجودها فيه لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية بوجه القوى المنافسة .

وقد استعملت اليابان الادوات الذكية لتنفيذ علاقتها الدبلوماسية مع العراق والترويج لها لتعزيز صورتها الذهنية دولياً لتحقيق مصالحها واهدافها الاستراتيجية بمنطقة الشرق الاوسط .

وتسعى العراق واليابان في تطوير العلاقة الدبلوماسية بينهما من خلال المساهمات السياسية التي تقدمها اليابان الى العراق في المحافل الدولية، والمشاركة في اعادة اعمار العراق، وتقديم الدعم المالي والاقتصادي الى العراق، ولكن تواجهه العراق العديد من التحديات السياسية والامنية والتي قد تعيق العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان مستقبلاً.

أولاً: أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم ما جرى من تحولات في العلاقات الدبلوماسية العراقية اليابانية اعتباراً من عام ٢٠٠٣ وما هي الاسباب التي أدت الى هذا التحول الملحوظ في هذه العلاقة، ومما يسهم في افادة الاجيال اللاحقة في ادراك هذه العلاقة والعمل على مواجهة تحدياتها لبنائها بشكل سليم وتطويرها بما يخدم مصالح الشعبين العراقي والياباني.

ثانياً: أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

- ١- توصيف الواقع الدبلوماسي بين اليابان والعراق بعد العام ٢٠٠٣.
- ٢- ايجاد اسس وثوابت تبرر استمرار العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية في مساراتها التعاونية التي تتجدد كلما ظهرت ضرورات تستدعي تعزيزها وتطويرها ، فالبلدان مُتفقان على منهجية التعاون والترابط .
- ٣- بيان التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية بعد عام ٢٠٠٣
- ٤- محاولة التوصل الى نتائج تسهم في تقوية العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بما ينعكس بالإيجاب على البلدين في مختلف المجالات .
- ٥- الكشف عن اساليب ودوات القوى الناعمة التي وظفتها اليابان في بناء علاقتها الدبلوماسية مع العراق .
- ٦- وضع تصور امام صناع القرار والقائمين على الدبلوماسية العراقية للاستفادة من نتائج الدراسة والاذخ بمقترحاتها بما يعزز العلاقة المستقبلية بين العراق واليابان .
- ٧- وتتعمق الاهداف من هذه الدراسة في جانب منها على اسس تعكس الاصرار الياباني ،ومنذ مدة ما بعد ٢٠٠٣ على تأطير صورة العلاقة مع العراق بالطريقة التي شاءت ان تكون عليها ، فكانت ذهنية صانع القرار الياباني حاضرة في كل حين لضمان تحييد العراق لجانبه خشية فقدان احد اهم موارد البترول بالنسبة اليها خاصة وان هناك مكاسب اقتصادية وامنية وسياسية وتكنولوجية تتحقق للعراق بعلاقته مع اليابان وهذا ما تم توظيفه لصالح اليابان فيما بعد ، وعليه جاءت العلاقة بصورة ثنائية سلمية تحققت فيها المصالح المتبادلة ذات النفع والرضى لكلا البلدين.

ثالثاً: فرضية الدراسة: تبنى فرضية الدراسة على اساس علاقة تبادل المنفعة بين العراق واليابان ، فبعد الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، انهارت الدولة العراقية بمؤسساتها كافة وتسبب بفرغ سياسي وامني وتدهورت البنى التحتية وبالمقابل فان اليابان طبقاً لاستراتيجيتها الرامية الى تأمين موارد النفط لاستمرار تطورها وتفعيل دورها الدولي عبر ادامة التوازن الاستراتيجي وتحجيم أو منافسة النفوذ الصيني بالمنطقة فضلاً عن ايجاد ممر للنفوذ الى قلب افريقيا ، فقد نشأت العلاقة السببية بين الطرفين ، فالعراق تحتاج الى الخبرات اليابانية للنهوض بواقعه فضلاً عن الدعم المالي والاقتصادي والسياسي

والامني، واليابان تجد ان العراق يمثل بوابتها نحو تحقيق استراتيجيتها (الطاقة ، النفوذ) ، وتتعمق فرضية الدراسة لتثبت ان ما بعد عام ٢٠٠٣ شهدت مرحلة التعاون التي ادت الى تطور العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية لوجود رؤية استراتيجية مشتركة ، ولذلك اصبح سبباً كافياً لإثبات ان المدة القادمة ستشهد استمراراً لتوثيق تلك العلاقات بحسب معطياتها في المرحلة السابقة رغم التحديات التي تواجه تلك العلاقة .

رابعاً : منهج الدراسة : نظراً لطبيعة العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان ، تم استعمال اكثر من منهج علمي اصيل ، اتضح عن طريق التعاطي مع موضوع الدراسة ، إذ استعملنا المنهج التاريخي لسرد احداث ووقائع ومقدمات اسهمت في بلورة شكل العلاقة الدبلوماسية لمساعدة الباحث في تحديد مسار تلك العلاقة وفق نهج تعاوني اكثر مما هو نهج اختلاف .

وظهرت ابعاد هذه الدراسة بشكل أوضح باستعمال المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص مراحل تلك العلاقة وبناء التصورات الواقعية عليها لتبيان تطلعات كلا البلدين نحو تبادل المصالح بما يحقق المنفعة لهما بصورة توافقية فضلاً عن الوقوف على الادراك الثنائي للعلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان ومردودها الايجابي لهما سواء الآن أو في المستقبل .

خامساً : حدود الدراسة، وتشمل:

- ١- الحدود الموضوعية : العلاقات الدبلوماسية العراقية اليابانية ومدى تطورها بعد عام ٢٠٠٣ .
- ٢- الحدود المكانية : المنطقة العالمية (العراق واليابان) .
- ٣- الحدود الزمنية : سوف تهتم هذه الدراسة بالمدة الزمنية بداية من العام ٢٠٠٣ وهو عام الغزو الأمريكي للعراق .

المبحث الاول : نشأة وتطور العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان

سوف نتناول في هذا المبحث ثلاث محاور، الأول: نسرد فيه تاريخ العلاقة الدبلوماسية* العراقية اليابانية حتى عام ٢٠٠٣ ، والثاني نستوضح فيه غزو العراق و دوره في تغيير السياسة الخارجية اليابانية ، اما المحور الثالث فنصف فيه الوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ لفهم الاطار العام الذي تدور فيه العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية .

اولاً : تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان ما قبل عام ٢٠٠٣

عندما تم الاعلان عن انتهاء مدة الانتداب البريطاني على العراق أخذت المانيا بالتوجه نحو العراق فنشطت دبلوماسيتها من أجل كسب ود الحكومة العراقية الى جانب دول المحور وأخذ النفوذ الألماني في العراق بالتزايد خاصة بعد تعيين الدكتور (فوينز غرويا) سفيراً لألمانيا عام ١٩٣٣ ، إذ كان يتحدث اللغة العربية بطلاقة واستطاع بناء علاقات وطيدة مع

معظم الاطراف العراقية مما اسهم بتأثر العراقيين بشخصيته ، وعليه تمكن السفير من اقامة علاقات ودية متينة مع الحكومة العراقية بعد نيل العراق استقلاله، وبما أن اليابان كانت على علاقات جيدة مع المانيا لذلك عملت المانيا على تقوية العلاقات اليابانية العراقية نظراً لأهمية العراق من ناحية قرابة من الجبهة السوفيتية فضلاً عن كونه يشكل أحد مصادر النفط اللازمة لألمانيا لديمومة آلتها العسكرية في مواجهة دول الحلفاء (١)

وفي عام ١٩٣٩ توطدت العلاقات ما بين العراق واليابان واصبحت علاقة صداقة وتعاون مشترك ، إذ تم افتتاح أول مفوضية يابانية في بغداد، وبعدها بسنوات تم افتتاح مفوضية عراقية في طوكيو عام ١٩٥٥، لتستمر بعدها العلاقات بالتطور وصولاً إلى مرحلة تبادل السفراء بين البلدين في كانون الثاني عام ١٩٦٠. وقد شهدت العلاقات بين البلدين ازدهاراً كبيراً خلال مدة السبعينيات من القرن الماضي، إذ كانت اليابان تمثل ثاني أكبر مصدر للعراق بعد ألمانيا الغربية في حينها، وكانت المشاريع اليابانية في مجالات الطاقة، والاتصالات، والبنى التحتية، والإسكان لها بصمة واضحة في العراق منذ ذلك الوقت ولحد الآن. (٢)

استمرت العلاقات العراقية اليابانية بالتطور في الثمانينيات، واستمرت عجلة التعاون الثنائي بالدوران حتى في سنوات الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، بالرغم من اتخاذ اليابان موقف الحياد من هذه الحرب نظراً لمصالحها الاقتصادية مع ايران وحاجتها للنفط في ظل ازمة النفط التي كان يعاني منها العالم آنذاك (٣) ، ومن ثم جاءت حقبة التسعينيات التي مثلت سنوات من القطيعة في علاقات البلدين، بعد غزو نظام صدام للكوييت في آب ١٩٩٠، فقد أبدت اليابان جدية عالية في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية على العراق، إذ تراجعت خلال تلك المدة التعاملات الدبلوماسية بين البلدين لصرامة الموقف الياباني تجاه العمل الذي أقدم عليه نظام صدام حسين آنذاك. واستمر الحال حتى اعادت اليابان فتح سفارتها في بغداد عام ٢٠٠٤ ، وحدث تحول نحو اعادة تقوية العلاقات الدبلوماسية بما يساهم بمرودود إيجابي على الجوانب الاقتصادية والسياسية. (٤)

ثانياً: غزو العراق و دوره في تغيير السياسة الخارجية اليابانية .

١- غزو العراق ، تُعد الحرب على العراق الفصل الثاني من عاصفة الصحراء بحسب السيناريو الامريكى المرسوم في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، ففي كتاب خطة الهجوم لمؤلفه (بوب وودوارد) الذي اصدره عام ٢٠٠٤ وبحوالي ٦٠٠ صفحة ، بين فيه الامور الاستخباراتية واللوجستية والعمليات البرية والجوية مؤكداً على ان احداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ كانت سبباً في ربط الرئيس الامريكى الاسبق بوش الابن بين الارهاب وغزو العراق واعتبار صدام حسين شخص مزعج ومؤذي للولايات المتحدة الامريكية ولا بد من التخلص منه بأي طريقة . (٥)

وبينت مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة (كونداليزا رايس) ان هناك العديد من المكاسب جراء غزو العراق ، تتمثل بصنع عراق ديمقراطي مزدهر وبأقل قدر ممكن من الخسائر البشرية لدى الجانب الامريكى وهو ما يُعد بحد ذاته انجازاً

عظيماً، وأشارت الى ان الحرب وقعت دون تدخل "اسرائيلي " أو إيراني أو تركي ولم يتم تدمير حقول النفط العراقي ولم تحدث اضطرابات عرقية وهذه جوانب ايجابية مهمة من غزو العراق (٦).

ويُعد إزالة صدام حسين ونظامه احد اهم اسباب غزو العراق، فهو يشكل أولوية قصوى بحسب وجهة النظر الامريكى تفوق أولوية التخلص من اسلحة الدمار الشامل التي تتحجج بها الولايات المتحدة الامريكية سياسياً واعلامياً وبشكل قوي بوصفه دليل كافي يبرر غزوها للعراق .

وقد اعترف نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفوويتز) بأن قضية أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد تسوية مناسبة لشن الحرب، وبين رأيه قائلاً: "لأسباب بيروقراطية، استقر رأينا على قضية واحدة، هي أسلحة الدمار الشامل لأنها كانت المسوغ الوحيد الذي يمكن أن يوافق عليه الجميع" (٧) ، ومنذ شهر حزيران ٢٠٠٢ صمم الرئيس السابق بوش على إزاحة نظام صدام حسين، فأصدر أوامره إلى (CIA) لشن حملة سرية تستهدف نظام الحكم وأيد الكونغرس جهود الإدارة الامريكية بإقراره قراراً يخول الرئيس الامريكى باستعمال القوة الضرورية المناسبة ضد الدول أو الأشخاص الذين يعتقد أنها خططت أو فوضت أو ارتكبت أو ساعدت على وقوع الهجمات لإرهابية ضد الولايات المتحدة الامريكية في ١١ ايلول ٢٠٠١ (٨).

ويُعد النفط العراقي من أهم المبررات التي يمكن أن تساق عند الحديث عن موضوع احتلال العراق، فحجم احتياطي النفط العراقي المؤكد (١١٠) مليار برميل، فهو يمثل ثاني أهم وأكبر احتياطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، فضلاً عن ربط قضية النفط العراقي بالقدرة على تغطية العرض والطلب العالميين، وفي الوقت الحاضر تستمر تلبية الحاجات النفطية بالإمدادات الواردة من نفط منطقة الخليج العربي، وتوحي إحصائيات العرض والطلب والاحتياطيات النفطية الهائلة المعروفة والمحتلمة في العراق لصناعة النفط الأمريكية بالحاجة إلى تطوير مثلتها العراقية. (٩)

ولم تكن قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وانتهاكات نظام صدام حسين لحقوق الإنسان، هي المحورية التي حركت السياسة الأمريكية، ولكن قضية الوصول إلى النفط العراقي والسيطرة المطلقة على ذلك النفط من قبل الشركات الأمريكية والبريطانية الدافع وراء إبقاء القوات الأمريكية في حالة الحراك الدائم في العراق .

وترى الولايات المتحدة الامريكية أن نموذجاً جديداً لعراق ديمقراطي علماني يرتكز على قيم الحرية الغربية سيكون علاجاً شاملاً لمشكلات الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية كافة، واعتبرت أن في تغيير النظام العراقي مقدمة لإحداث تغييرات سياسية أشمل في كل المنطقة قد مكنتها من استعمال العراق كنقطة مركزية في إدارة الشؤون الأمنية الإقليمية بما لديه من موقع استراتيجي إقليمي مهم ، والعمل على إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، وتمكينها من القضاء على أي تهديد محتمل من أي دولة للسيطرة على موارد المنطقة النفطية. (١٠)

وقد أصدر الرئيس الأمريكي الاسبق بوش الابن أوامره ببدء الحرب وتوجيه الضربة الأولى في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ ، إلا أن الحرب من الناحية الفعلية بدأت في ٢١ آذار ٢٠٠٣ ، ضمن خطة عسكرية سميت بنظرية الصدمة والترجيع ، وقد شنت أميركيا بمساعدة حلفائها هجوماً برياً وجوياً واسع على العراق ، واتخذت من الجنوب العراقي موطناً لدخولها إلى الأراضي العراقية والتوجه نحو العاصمة بغداد.(١١)

وقد تركز الهجوم على ميناء أم قصر في محافظة البصرة والتحرك باتجاه بغداد مروراً بالمدن العراقية الجنوبية في عملية إحاطة وعزل، في حين كانت بغداد بمثابة الهدف الجائزة، وقد ظهرت علامات انهيار القوات العراقية آنذاك مبكراً من خلال سرعة دخول الجيش الامريكي إلى مدينة بغداد وانهيار الدفاعات العسكرية بعد انسحاب الجيش وتركه لواجباته العسكرية، وهو ما يعزوه بعض الخبراء العسكريين إلى الاختلافات النوعية والكيفية بين الإمكانيات العسكرية لكلا الطرفين، واحكمت الولايات المتحدة قبضتها على العراق لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق معلنةً عن نمط جديد من العلاقات الدولية والاقليمية التي جمعت العراق الجديد مع الكثير من الدول ومن بينها اليابان والتي كانت لها رؤيا في التعامل مع الوضع الجديد.(١٢)

٢- تأثير الغزو على السياسة الخارجية اليابانية وتطور مسار العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية ، في عام ٢٠٠٣ قررت الحكومة اليابانية تحرير مشروع إلى الدايت الياباني يسمح لها بإرسال ١٠٠٠ عنصر من قوات الدفاع الذاتي الياباني إلى العراق، وبالرغم من رفض نواب أحزاب المعارضة لمشروع القانون ونشوب معركة بالأيدي بينهم وبين نواب الحزب الحاكم، إلا أن الحكومة استطاعت تمرير القانون بنسبة موافقة لا تزيد عن ٦٠٪ من إجمالي أعضاء مجلس الدايت بعد تعهدها بأن تكون مهام هذه القوات منصبة على حفظ السلام ومساعدة القوات الأمريكية في تدمير ما قد عثر عليه من أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وقررت الحكومة اليابانية تنفيذاً لهذا التعهد إرسال لجنة تقصي الحقائق إلى العراق في الأول من ايلول عام ٢٠٠٣ لمعاينة المناطق المتوقع نشر القوات اليابانية فيها وإعداد تقرير بذلك لعرضه على مجلس الوزراء والدايت(١٣) ، ولقد كان إرسال هذه القوات شريطة أن ترسل إلى مكان بعيد عن العمليات القتالية، مما أثار الرأي العام في اليابان لأن هذا يمثل انتهاكا للدستور الياباني الذي أرسته اليابان في عام ١٩٤٧ بعد الحرب العالمية الثانية خاصة وأن اليابان ترفض في هذا الدستور الحرب تماماً وهو ما يشكل تغييراً في السياسة الخارجية اليابانية ، وقد أسهم هذا التغيير في السياسة الخارجية إلى تطور العلاقة الدبلوماسية اليابانية العراقية بوجود هذه القوات على الأراضي العراقية.(١٤)

٣- الواقع العراقي بعد العام ٢٠٠٣

- من الناحية الامنية : بعد عام ٢٠٠٣ تدهور الوضع الأمني في العراق من نزاعات طائفية وحزبية وعدم استقرار الأوضاع الامنية وحدث تفجيرات هنا وهناك ، الى ان هدأت الأوضاع بعض الشيء حتى خروج القوات الامريكية من العراق، وظهور عدو جديد لم يكن في الحسبان ظهر على الساحة الدولية احدث رعب في العراق والعالم هو تنظيم داعش الارهابي الذي احتل ثلث العراق وتسبب بمقتل وتهجير الملايين وقد تم محاربتها من قبل القوات الامنية العراقية وقوات

التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والانتصار عليه وتحرير الغالبية العظمى من المدن التي احتلها في الموصل وتكريت والانباء ولكن هناك الكثير من خلائه لازالت موجودة بالعراق تتبنى عمليات قتل لجنود عراقيين ومواطنين بين فترة واخرى مما يتسبب في هشاشة الوضع الامني العراقي^(١٥).

وتعد ارتفاع معدلات الجريمة من الامور الرئيسية التي تهدد الامن المجتمعي العراقي خاصة بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة لغياب القانون والنظام وضعف المؤسسات الامنية ، فعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات ان جرائم العصابات تسببت بمقتل آلاف العراقيين أو اعاقتهم الى جانب خسائر مادية كبيرة تقدر بحوالي ٢٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ نتجت من تجارة المخدرات والخطف والسرقة والسطو المسلح والدعارة والاتجار بالأعضاء البشرية^(١٦).

- من الناحية السياسية : شهد العراق حالة تغيير سياسي بعد ٢٠٠٣ أحدثت انقلاباً في الكثير من الموازين، والتي كان النظام السياسي العراقي قائماً عليها ولعقود طويلة. وهذا التغيير أفرز نمطاً جديداً من ممارسة السلطة، اعتلته صعاب ومعضلات منذ البداية ولغاية الآن، تمثلت في المشكلة الطائفية التي برزت من داخل المجتمع العراقي بسبب عقود من الممارسات السلبية التي تحولت إلى واقع في المعادلة السياسية، وتعارض المصالح الحزبية للأحزاب العراقية تارة وباختلاف مصالح ومشاريع الإدارة الأمريكية في المنطقة عامة والعراق خاصة تارة أخرى، إذ عملت هذه المشكلات على تصنيف الأحزاب والمكونات الاجتماعية، وأوجدت خطوطاً فاصلة بين الفرقاء، وتم استغلالها وتوظيفها من قبل أطراف عدة وبشكل متبادل وبأوجه متناقضة. فمنهم من استعملها لدعم التغيير السياسي، ومنهم من وظفها لمعارضته أو لتنفيذ اجندات خارجية وهو ما أسهم في إيجاد حالة من العنف وعدم الاستقرار السياسي^(١٧).

وقد عجزت الحكومات التي حكمت الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بدءاً من الإدارة المدنية لسلطة الائتلاف المؤقتة وانتهاءً بالحكومة الحالية في إدارة شؤون البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، والسبب في أغلبه تصارع المصالح الطائفية والحزبية والشخصية، يُغذيه انعدام النضج المؤسسي وتضائل الثقة. وأنتج ذلك حالة من سوء إدارة الشأن السياسي الذي أفرز لنا عدم الاستقرار في الجانبين السياسي والأمني. وكان الجانب الأمني من أكثر الميادين تأثراً بسياسات إدارة الحكم غير الجيدة، مما قاد إلى تردي الوضع عبر صور عدة، منها كثرة سقوط الضحايا من المدنيين، وازدياد حالات النزوح الداخلي والهجرة الخارجية، والصورة الأهم كانت زيادة الاحتقان المذهبي الطائفي^(١٨).

نتيجة لكل هذا التشتت السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية المرحلة الحالية، وهوما يُنم عن ضعف وإرباك كبيرين في الأداء السياسي، انعكسا سلباً على الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وقاد أيضاً إلى إبعاد البلاد عن مطابقة بعض معايير الأداء الديمقراطي ، ويمكن التعبير عن جوهر المشكلة عبر اعتماد الصيغ التوافقية في الأداء

السياسي والذي نتج عنه توظيف بعض التيارات والقوى السياسية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف سياسية (١٩).

ولغياب المشروع الوطني والإرادة الجمعية المتماسكة لبناء الدولة الحديثة، فإن النظام السياسي في العراق لم يستكمل بناء أركانه كنظام حكم ديمقراطي تحكمه إجراءات تقوم على الوعي والإيمان والالتزام بمبادئ الممارسة الديمقراطية، كذلك لم يستكمل النظام بناء مؤسساته الدستورية الضامنة لاستمراره ونضجه وتثبيت أركانه ليصل إلى مرحلة طرح القوى السياسية نفسها كمحور لبناء النظام الديمقراطي اعتماداً على تعزيز مبدأ التشاركية وحكم القانون وبروز دور المؤسسات و بذلك يكون العراق أمام مشكلة معقدة ومركبة وهي غياب الرؤية الاستراتيجية لبناء الدولة العراقية عقب تفكك مؤسساتها الأمنية والإدارية والاقتصادية (٢٠).

ويؤدى وبوضوح إلى غياب العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع العراقي بسبب سعي (الأحزاب السياسية) لتعزيز منافعها حتى على المستوى الشخصي، وترجم ذلك بصيغ عدة، ابتداءً من سن التشريعات الخاصة بمنح الرواتب والمخصصات، وصولاً إلى استغلال المناصب الوظيفية، والساند لذلك هو تغييب عنصر الشفافية والإفصاح وتسييس أجهزة الدولة الرقابية على مختلف مستوياتها (٢١).

- من الناحية الاقتصادية: بسبب الوضع السياسي فقد عانى العراق من أزمات اقتصادية كبيرة انعكست بشكل سلبي عليه على الرغم من انه يُعد من أغنى بلاد العالم بموارده الطبيعية ، من نفط وغاز طبيعي ومواد معدنية ووفرة المياه وخصوبة الأرض وهذه الثروات غير مستغلة بسبب الفساد المالي والاداري والفشل في التخطيط ، مما يعيق تحقيق التنمية في مجالاتها المختلفة (٢٢).

ويشهد المستقبل القريب حالة من الخوف والترقب، وكيف سيكون وضع العراق الاقتصادي؟ فقد حلّ عام ٢٠١٩ والبلد محمّل بأعباء الديون تقدر بملايين الدولارات، وحجم الدمار الذي خلفته العمليات العسكرية، إضافة إلى ما يحتاجه العراق من إعادة الإعمار، وكيف ستكون الصفقات والمشاريع في ظل الإدارة الحالية للدولة على أيدي مافيات وأحزاب متنفذة، خاصة وإن من يسيطر على مفاصل الدولة ومؤسساتها، ومصادر إيراداتها البلاد: أحزاب وميليشيات تنتهج ممارساتها لنهب ثروات البلاد، تزامن هذا مع تداعيات أزمة اقتصادية وخيمة، أثرت على مشاريع البلاد والخدمات، وجميع القطاعات الأخرى، من تجارة وزراعة وتعليم وصحة.

ويمكن أن نجمل أسباب هذه الأزمة: في فشل العملية السياسية، وما يترتب عليها من فساد وسرقات وصراعات جرت العراق إلى منحدر مظلم، فضلاً عن هدر المال على العمليات العسكرية التي هجرت ملايين العراقيين، وأبادت آلاف المدنيين ودمرت مدناً بأكملها؛ كل هذا كان له التأثير الكبير في الأزمة الاقتصادية الحالية، فالعراق خسر أمواله على العمليات العسكرية الجائرة، وسيخسرها بصفقات ومشاريع الإعمار في عام ٢٠١٩.

ويواجه العراق تحديات كبيرة أهمها: الركود الاقتصادي وقلة التمويل، والبطالة** ، مما سبب أزمة اقتصادية مفتوحة وتداعيات اقتصادية وسياسية خطيرة، فعام ٢٠١٩ م قبل على أزمات جديدة تداعياتها ستضرب قطاعات الدولة ، وتؤثر سلبيًا على الشعب، اضف الى ذلك القروض والديون، والتي شكلت أزمة جديدة ربما تنعكس على البلاد مستقبلاً، إذ تفاقمت ديون العراق وفوائده فبحسب موازنة ٢٠١٩ تبين ان العراق سيفقد ١٥٪ من ميزانيته لتسديد فوائد الديون السابقة التي يبلغ مجموعها ١٢٧٧٠ مليار دولار^(٢٣)، فالحكومة غير مبالية بما يحل من كوارث ستبقى آثارها على مرور الأجيال، إذ توزعت الديون بين اقتراض ومتأخرات، وديون لشركات نفطية من المفترض أن التعاقد معها كان من أجل تحسين الاقتصاد لا زيادة تدهوره، وقروض الوزارات وغيرها، والأدهى والأمر أن هذه الديون تذهب لجيوب الفاسدين، فلم يستفد الشعب والبلد منها شيئاً يذكر.

وللمعابر الحدودية والفساد المستشري فيها دور أساسي في هذه الأزمة، إذ أصبحت المنافذ الحدودية في العراق آفة ينخر فيها الفساد، وتتوغل مافيات مختصة تتعامل بصورة مباشرة على إدارة المنافذ؛ للسيطرة على الواردات ونهبها، وهو ما يثير الخوف؛ لكون ما يجري عند المنافذ الحدودية يؤثر على قطاعات الامن والصحة والمال ، ويمتلك المسيطرون على تلك المنافذ موظفين داخلها؛ يسهلون لهم الحصول على الأموال من خلال ابتزاز التجار، وتميرير بضائع منتهية الصلاحية، وغيرها من الأساليب التي جعلت من المنافذ بؤرة كبيرة للفساد المالي والإداري.^(٢٤)

وفي اطار الحديث عن الفساد المالي والاداري الذي تغشى بشكل منقطع النظير على مدى تاريخ العراق وتحديداً بعد عام ٢٠٠٣، خاصة بعد وضع اشخاص لا يملكون المؤهلات في مواقع قيادية بالجهاز الحكومي بشقيه التنفيذي والتشريعي ، فضلاً عن التداخل الحزبي مع اجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والادارية والمحاصصة السياسية سمح بنشوء مافيات للفساد لسرقة المال العام^(٢٥)، فعلى سبيل المثال، تم هدر (٢.٣) مليار دولار في صفقة عقود وتسليح وتجهيز معدات عسكرية تبين لاحقاً ان هناك تضخيم في كلف بعض العقود والبعض الاخر عقود وهمية ، ويقدر مجموع ما هدر من اموال في العراق للمدة ما بين (٢٠٠٣-٢٠٠٧) حوالي (١٨) مليار دولار بحسب تقديرات مفوضية النزاهة.^(٢٦)

وبالنسبة لانتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي فتمثل ابرز عناوين الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وهو ما يؤشر تخلف الواقع الاقتصادي والاجتماعي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وتغشي الفساد المالي والاداري وضعف التخطيط الحكومي وما زاد الطين بلة هو الارهاب الذي عصف بالعراق خاصة ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ الذي تسبب بنزوح الملايين من المحافظات الغربية والشمالية وجعلهم يعيشون ظروف قاسية عمقت من فجوة فقرهم ، إذ تشير الاحصائيات لعام ٢٠١٧، ان نسبة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت حوالي (٣٢٪) من حجم السكان البالغ (٣٦) مليون نسمة بمعنى ان حوالي (١٢) مليون منهم يعيشون تحت خط الفقر وهذا رقم كبير بالنسبة لعدد السكان^(٢٧) ، ولبلد غني بالثروات مثل العراق .

المبحث الثاني: واقع العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد العام ٢٠٠٣

قدمت اليابان كثيراً من الدعم الى العراق من أجل اعادة فرض الاستقرار في البلاد في شتى المجالات مما اسهم في تقوية علاقتها الدبلوماسية مع العراق ، وتمثل مظاهر هذا الدعم بالآتي :

اولاً: الدعم السياسي: تُعد اليابان من الدول ذات الاهمية التي تقدم كثير من الدعم لعملية التحول الديمقراطي التي تحدث في العراق، وهي تدعم باستمرار مواقف البلاد في المحافل الدولية، فضلاً عما تقوم به الخارجية اليابانية من إصدار بيانات دورية تعكس وجهة نظر إيجابية تجاه التطورات التي تشهدها العملية السياسية في العراق ،فقد قامت اليابان بعد ٢٠٠٣ ولعدة سنوات باستحداث منصب سفير ملف إعمار العراق، في تلك المدة لتفعيل دورها في المشاركة بإعادة إعمار العراق ، وقد قامت بإرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى مدينة السماوة خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦) للمشاركة في تعزيز الأمن في العراق^(٢٨) ، ودعم مشاريع إعادة الإعمار فيها، في خطوة غير مسبوقه بتاريخ اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، واليابان كذلك في طلائع الدول التي سارعت إلى فتح سفاراتها في بغداد، بعد عام ٢٠٠٣، وقد تبادل المسؤولون في البلدين زيارات رسمية على أعلى المستويات، وفي كانون الثاني ٢٠١٧ تم افتتاح مكتب قنصلية اليابان في أربيل^(٢٩).

ثانياً: الدعم المالي : ويتمثل بالآتي:

١- القرض الياباني: تعهدت اليابان خلال مؤتمر مدريد، بمنح العراق قرصاً بقيمة ٥.٩ مليار دولار، وبفائدة بسيطة ، خصص لتنفيذ مشروعات في قطاعات البنى التحتية للاقتصاد العراقي، والقطاعات التي لها تأثير مباشر على الحياة اليومية للمواطن العراقي، ومنها: النفط والكهرباء والنقل والاتصالات والزراعة والصحة والصرف الصحي وسعت اليابان كذلك إلى توسيع الرقعة الجغرافية لهذه المشاريع لتغطي أغلب مناطق العراق ومنها العاصمة بغداد والمحافظات الغربية، فضلاً عن محافظات بابل والبصرة والمثنى.

٢- اسقاط الديون العراقية : لقد كانت اليابان في مقدمة الدول التي وافقت على اسقاط ٨٠٪ من ديون العراق كعضو في نادي باريس، فقد أسقطت ما يقارب (٦,٧ مليار دولار) من ديونها المستحقة على العراق، وجدولة المتبقي على مدة طويلة^(٣٠).

٣- منحة مالية: قدمت اليابان كجزء من تعهداتها في مؤتمر مدريد للمانحين عام ٢٠٠٣ وبعدها مبلغ ٢ مليار دولار كمنحة مالية خصصت لتأهيل مشاريع في قطاعات الكهرباء، والصحة، والأمن، والاتصالات، وخدمت اليابان مساعدات إلى النازحين بقيمة ٣٦١ مليون دولار وذلك من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية فضلاً عن مبلغ

٢١٧ مليون دولار لميزانية ٢٠١٦، وكذلك الدورات التدريبية التي أُقيمت في اليابان وأومصر والأردن لمتدربين من الوزارات العراقية الذي بلغ عددهم أكثر من ٧٩٩٠ شخصاً لغاية شباط ٢٠١٧، في إطار التعاون التقني بين البلدين.^(٣١)

ثالثاً: **الدعم الامني والعسكري** : في يناير ٢٠٠٤، وصل أفراد من قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق وتم نشر ما يقارب ١٠٠٠ فرد من القوات غير المقاتلة من بينهم ٥٥٠ فرداً من أفراد قوات الدفاع الذاتي و ٤٥٠ فرداً من قوات الدفاع الذاتي البحرية وأفراد قوات الدفاع الذاتي الجوية. وكان معظم أفراد قوة الدفاع الذاتي الجوية وقوات الدفاع الذاتي البرية يشاركون في نقل القوات البرية والمعدات العسكرية والإمدادات إلى العراق.^(٣٢)

وتم نشر أفراد قوة الدفاع الذاتي البرية البالغ عددهم ٥٥٠ شخصاً في السماوة ، بالقرب من الناصرية ، في مكان لا يوجد فيه سوى نشاط عسكري ضئيل نسبياً ، وأمضوا معظم وقتهم في مخيم محاط بمدى عرضه ٨٠٠ متر ، يعتبر كافياً لإحباط أي هجوم، وكانوا يشاركون في مشاريع مثل تنقية المياه وتقديم الخدمات الطبية وتحسين المدارس وغيرها من المرافق العامة.^(٣٣)

كان لدى القاعدة اليابانية في العراق مرفق ترفيهي كبير يحتوي على أجهزة فيديو وصوت، وصالة ألعاب رياضية، ومكتبة مع الصحف والمجلات اليابانية، ولأسباب تتعلق بالسلامة، نادراً ما تغادر القوات المخيم، ومن منطلق احترام العادات الإسلامية والتقاليد المحلية صدرت للجنود اليابانيين من قياداتهم العليا أوامر تقضي بعدم تناول الكحول أو أكل لحم الخنزير كما اطلعوا على ثقافة البلد قبل مغادرتهم اليابان.^(٣٤)

رابعاً: **الدعم الانساني واعادة اعمار العراق** : اعلن رئيس الوزراء الياباني الاسبق (جونيتشيرو كوزومي) اقدام بلاده على تقديم المساعدات الانسانية ومساعدات اعادة الاعمار قائلا: " ان اليابان ستقدم مساعدات انسانية ومساعدات اعادة الاعمار، وتشمل تقديم خدمات طبية ، توفير مياه واعادة تأهيل المرافق وصيانتها ونقل المواد وتنفيذها وحدات الدعم المكونة من قوات الدفاع الذاتي والموظفين المدنيين الذين يعملون من اجل اعادة اعمار العراق " ^(٣٥)، وأكد على ان اعادة اعمار العراق مهم من اجل استقرار الشرق الاوسط والمجتمع الدولي على وجه العموم ، واليابان على وجه الخصوص . وفي ضوء التوجهات الدبلوماسية نحو العراق ، تمت الموافقة على تشريع قانون الاجراءات الخاصة بتقديم المساعدات للعراق خاصة في الجزء الجنوبي الغربي منه وتحديداً بمحافظة السماوة ، وتشمل هذه المساعدات ^(٣٦):

١- الخدمات الطبية، وتتضمن تقديم النصائح والارشادات للأطباء العراقيين حول ادارة المرافق الصحية من مستشفيات ومراكز صحية وصيانة اجهزتها من خلال ورش عمل وندوات ودورات تدريبية للكوادر الصحية فضلاً عن تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في مناطقهم .

٢- توفير المياه ،عبر إنشاء خطوط ناقله من مصادرها المائية والعمل على تنقيتها وايصالها للمناطق المحتاجة لغرض الاستخدام اليومي .

٣- اعاده تأهيل المدارس والمرافق العامة وصيانتها فضلاً عن تبليط بعض الشوارع وفتح قنوات الري وبناء جسور للمشاة .

المبحث الثالث : أهمية العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية وآفاقها المستقبلية

سوف نتناول تفصيل هذ المبحث من خلال ثلاث محاور ،الأول يبين أهمية العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية وما يمكن أن يكون مردودها على الجانب العراقي ، والثاني يبين أهمية هذه العلاقة وما يمكن أن يكون مردودها على الجانب الياباني ، و الثالث لتسليط الضوء على التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه هذه العلاقة والتي يجب التغلب عليها لمصلحة البلدين.

أولاً : أهمية العلاقة الدبلوماسية العراقية ومردودها على الجانب العراقي

تكمن أهمية الشراكة الاستراتيجية بكونها ستوفر للعراق ما يحتاج اليه من التكنولوجيا اليابانية المتطورة لزيادة انتاج المشتقات النفطية التي يحتاجها ، فضلاً عن زيادة انتاج الطاقة الكهربائية من خلال منح الشركات اليابانية الفرصة للاستثمار، ويمكن للشركات اليابانية المختصة ان تساهم في استخدام الغاز الطبيعي غير المستغل لتحويله الى طاقة كهربائية والاستفادة منها في تزويد المدن مما يوفر موارد مادية وفوائد بيئية .

فاليابان تمتلك إمكانات مالية وبشرية متعلمة وتقنية متقدمة واسعة تجعلها في مقدمة الدول التي من الممكن للعراق أن يقيم معها شراكات استراتيجية طويلة الأمد، في إطار عملية إعادة الإعمار وما بعدها^(٣٧)، وتوطيد الاستقرار فيه، ومن خلال استمرار التواصل مع الأطراف اليابانية المختلفة لمست وجود فرص كبيرة يمكن توفيرها لبلادنا من خلال اعتماد سياسة مدروسة وبعيدة المدى تجاه اليابان، فمن خلال التبصر بالمحيط الإقليمي لليابان نرى أن لها دوراً رئيساً في حالة التطور التي تشهدها الاقتصادات الآسيوية، كالصين وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا، وإندونيسيا، والفلبين، فقد ساهمت المساعدات المالية والتقنية التي قدمتها اليابان لتلك الدول، فضلاً عن الأموال التي استثمارها القطاع الخاص الياباني، في انطلاق ثورة صناعية وعمرانية في دول جنوب شرق آسيا، بنسب تختلف من دولة إلى أخرى، إذ استثمرت اليابان الكلفة الواطئة للأيدي العاملة في تلك الدول لبناء مصانع، وأنظمة خدمية ومشاريع إنتاجية حققت عائدات مالية ضخمة لكلا الطرفين ، فالعراق يسعى لتغيير سياستها الخارجية مع جميع الاطراف الفاعلة في المجتمع الدولي خاصة بعد التحول السياسي ما بعد عام ٢٠٠٣.^(٣٨)

ان نجاح العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان واستمرارية تطورها يعني ان العراق مستقبلاً سوف يحقق بناء استراتيجية شراكة شاملة مع اليابان تضمن له تحقيق الكثير من المكاسب بشكل كلي أو جزئي، وفي أدناه أهم المكاسب المتوقعة من هذه الشراكة:

١- المكاسب السياسية : نظراً للمكانة الدولية التي تتمتع بها اليابان كونها واحدةً من أهم القوى الاقتصادية والمالية والتقنية في العالم، فبإمكان العراق الاستفادة من الدعم الياباني لقضاياه المصيرية في المحافل الدولية والإقليمية، بما يحقق له نقاط قوة إضافية تعزز من مكانته الإقليمية والدولية على وفق نظرية التوازن الحاصلة بإقامة الأحلاف والتجمعات، من خلال علاقات استراتيجية مع الدول المهمة في العالم؛ ومن المتوقع حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، إذا ما تحقق مشروع زيادة عدد المقاعد الدائمة في هذا المجلس؛ مما يعزز من مكانة اليابان الدولية ويضعف من مكاسب بناء علاقات استراتيجية عالية المستوى معها وحقق كثير من المكاسب المالية من قروض والمجال التكنولوجي ، والبناء والتشييد.^(٣٩)

٢- تطوير القطاع النفطي ، نظراً للأهمية الاستراتيجية للنفط على الصعيد الداخلي و الخارجي خاصةً في ضوء احتلال العراق المركز الثالث عالمياً من حيث الاحتياط العالمي ، وحالياً سادس أكبر منتج ومصدر للنفط والتوقعات المستقبلية تشير انه في حالة سار العراق باتجاه تطوير صناعته النفطية فان بحلول عام ٢٠٣٠ سيقفز الى المركز الثالث عالمياً انتاجاً وتصديراً للنفط^(٤٠).

وعليه فان تطوير الصناعة النفطية للعراق مرهون بمدى نجاح علاقته الدبلوماسية واستمراريتها باليابان لكونه سيؤمن احتياجاته بشكل جزئي أو كلي في قطاع النفط من حيث الاستخراج والمصافي وبناء الانابيب الناقلة للنفط الخام والغاز خاصة وان مشاريع القرض الياباني الميسر يشمل مشروع تطوير مصفى البصرة واعادة اعمار المنشأة التصديرية للنفط الخام بالفاو ومشروع بناء محطة توليد الكهرباء الغازية في الانبار.^(٤١)

٢- القروض الميسرة: هناك استعداد ياباني لمنح العراق قروضاً ميسرة وبفوائد قليلة يمكن استثمارها في تغطية تكاليف بعض مشاريع إعادة الإعمار وإمكانية الحصول على حزمة مالية بمبالغ عالية جداً مقدمة من جهات يابانية، لتمويل مشاريع واستثمارات في العراق، اذ تعهدت اليابان خلال مؤتمر مدريد بمنح العراق قرضاً ميسراً بحوالي ٦ مليار دولار وبفائدة بسيطة جداً لتنفيذ ٢٥ مشروع في قطاعات مختلفة تمس حياة المواطن العراقي.^(٤٢)

٣- الفرص الاستثمارية والتجارية : تمتلك المؤسسات المالية ورجال الأعمال والشركات اليابانية، أموالاً ضخمة يمكن جذبها إلى العراق إذا ما توافر المناخ الأمني والقانوني والاستثماري لدخول تلك الأموال إلى العراق و في مجال البناء

للشركات اليابانية المختصة بالبناء والإنشاءات التي تتمتع بسمعة طيبة في العراق مثل المستشفيات العامة والعمارات السكنية وبعض الوزارات العراقية كوزارة الخارجية.

ويُعد النشاط التجاري من الآفاق المهمة التي بلغت العلاقات العراقية اليابانية، إذ بلغ إجمالي قيمة الصادرات العراقية لليابان حتى عام ٢٠١٧ بحوالي أكثر من مليار دولار ومستوردات العراق للعام نفسه بلغت ٢٨٦ مليون دولار تتوزع على وسائل النقل والفولاذ والمكائن . (٤٣)

٤- المكاسب التكنولوجية والعلمية والثقافية : من المعروف أن اليابان تمتلك قدرات واسعة في إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتسويقها في مجالات الحياة كافة؛ إذ إن الشركات اليابانية بتقنياتها العالية قادرة على تزويد العراق بتكنولوجيات حديثة تضيق الفجوة العلمية والتقنية التي تولدت نتيجة الظروف القاسية التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، مع الأخذ بالحسبان أن اليابان كان لها الدور الريادي في التقدم والبناء الذي حصل مع دول آسيوية أخرى كالصين وماليزيا والفلبين. (٤٤)

وبالنسبة لقطاع التعليم ، ففي عام ٢٠٠٥ تم استئناف قبول الطلبة العراقيين في الجامعات اليابانية الذي لازال مستمر لحد الان، وفي عام ٢٠١٧ جرى توقيع مذكرات تفاهم وتبادل اكايمي بين جامعة شيبا اليابانية وجامعة بغداد التي تعد اول مذكرة تفاهم بين جامعة عراقية وجامعة يابانية لفتح آفاق التعاون العلمي والثقافي بين البلدين تتضمن تدريب الخريجين والباحثين العراقيين ومنح فرص للطلبة للدراسة في اليابان خاصة بمجال الصيدلة والطب (٤٥)، فضلاً عن ارسال التدريسيين في ورش عمل وندوات ومؤتمرات علمية واستقبال الخبرات لوضع الحلول لبعض المشاكل كما حصل عندما تم استقبال وفد علمي متخصص بمجال الآثار لترميم المتحف العراقي الذي تعرض لأضرار بالغة جراء الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣ وتعرضه للنهب والسلب والتدمير .

ومنذ عام ٢٠١٢ ولحد الآن دأبت اليابان على مشاركتها في معرض بغداد الدولي عبر تنظيم الاحتفالات الثقافية وعرض منتجاتها الادبية والثقافية والتكنولوجية ، وتم تنظيم مهرجان الافلام اليابانية الاول في اربيل عام ٢٠١٨ وبثها عبر قناة العراقية ، وشملت مجالات التعاون ايضاً قطاع الرياضة ، ففي عام ٢٠٠٤، استضافت اليابان مباراة ودية بين منتخبها الوطني والمنتخب العراقي لكرة القدم ، وادخلت فريق الجودو والساحة والميدان في معسكرات تدريبية ، وفي عام ٢٠٠٥، قامت الشركات اليابانية بإعادة تأهيل ملعب السماوة الرياضي ، وفي عام ٢٠١٨، اقيمت مباراة ودية لفريق الجودو والكاراتيه. (٤٦)

وبالنتيجة ستكون اليابان الدولة الشرقية الملهمة للعراق كونها حققت اعلى درجات الارتقاء الاستراتيجي في مدة قصيرة خاصة بعد معاناتها المأساوية جراء خروجها من الحرب العالمية الثانية منهزمة خاصة بعد ضربها بالقنابل النووية من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

ثانياً: أهمية العلاقة العراقية اليابانية ومردودها على الجانب الياباني

تسعى اليابان نحو تغير سياستها الخارجية، لتواكب الصعوبات والتحديات التي تواجه البيئة الإقليمية والعالمية المحيطة بها، فالإيابان دولة استثنائية لها قوة تأثيرية كبيرة على بلدان الشرق الأوسط، وبالتحديد العراق والدائرة الإقليمية المحيطة به.

ويأتي الاهتمام الياباني في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وبالعراق خاصة؛ لعدة متغيرات استراتيجية وسياسية عصفت هي الأخرى بثوابت السياسة الخارجية اليابانية وتوجهاتها، إذ أدركت اليابان أهمية الشرق الأوسط لكون هذه المنطقة تمثل محط اهتمام القوى الكبرى، فضلاً عن الأهمية التي تحتلها المنطقة؛ لكونها تمثل مخزوناً هائلاً للنفط والغاز؛ ولذلك تطمح اليابان في تكثيف تواجدها في المنطقة بتوثيق علاقاتها مع الدول المحورية الإقليمية وفي مقدمتها العراق. (٤٧)

وأدركت اليابان أهمية المكانة الحيوية - السياسية والاقتصادية - التي يتمتع بها العراق فسعت لتطوير العلاقة الدبلوماسية مع العراق لأنها فرصة استراتيجية لإدامة الوجود الياباني في منطقة الشرق الأوسط، وتعمل اليابان من خلال علاقتها الدبلوماسية على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن في العراق، وتسعى اليابان لتطوير علاقتها الدبلوماسية للعديد من الأسباب:

أن اليابان تريد ان تصبح دولة طبيعية وتتخلص من حمل اوزار حقبة مظلمة في تاريخها الحديث غزت فيها جيرانها تحت وهم تأسيس امبراطورية يابانية في شرق اسيا، وترى انها تحملت بما فيه الكفاية واستوعبت الدروس المستفادة من اخطائها الماضية وكفرت عن اخطاء هذه الحقبة، و انه حان اوان التعامل معها كبقية دول العالم المدركة لمسؤوليتها واللتزاماتها تجاه المجتمع الدولي ودول الجوار، وانها لن تكرر خطيئة ارتكاب اخطاء الماضي البعيد وتحاول التأكيد ان نمط تفكيرها ونظرتها لعلاقاتها الخارجية الدولية والاقليمية تغيرت تماماً. (٤٨)

وتسعى اليابان للمشاركة بجهد حقيقي في الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين الذي يصب في النهاية لصالحها ولصالح استمرار تمتعها بالرخاء والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي وكدليل على اعتبارها عضواً فعالاً في المجتمع الدولي.

وكذلك تريد ابطال الاتهام المتكرر بأنها بعيدة كل البعد عن ما يجري من احداث وغير مكترثة للالتزامات الدولية وانها لا تريد المجازفة بالدخول الى تلك الاحداث والازمات وتقديم كل الجهود للمحافظة على السلم الدولي .

وقد حدثت هذه التحولات الجذرية في الدبلوماسية اليابانية بعد حدثين هما، قيام كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ باليستي من طراز تايبودونج حلق في الاجواء اليابانية عام ١٩٨٨ وعلى اثره اتخذت اليابان مجموعة من

الاجراءات وسعت وزادت من قدراتها القتالية، والحدث الأخر كان هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ ضد أميركا وانخراطها بكثافة في مساعدة واشنطن في حربها ضد الارهاب واتخاذها ذلك قاعده لتعميق دورها السياسي للتأثير في النظام الدولي الجديد .

واليابان تتمتع باقتصاد قوي له ثقل عالمي، يعتمد على قاعدتين أساسيتين هما: القدرات المالية الضخمة ، ورأس المال البشري الكفوء بالإضافة إلى القاعدة الصناعية المتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، وهذه القوة الهائلة التي تمتلكها اليابان بحاجة إلى الطاقة التي يتم استيرادها من الخارج؛ بسبب انعدام الموارد الطبيعية أو ندرتها في الجزر اليابانية، إذ تستهلك اليابان كمية كبيرة من النفط يومياً، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي، وبقية المواد الأساسية لإنتاج الطاقة.^(٤٩)

وبعد إيقاف العرب تصدير النفط أثناء الحرب المصرية مع "إسرائيل" عام ١٩٧٣ فقد تعلم اليابانيون درساً قاسياً حينما وجدوا أن القدرات الصناعية والتقنية، ومستوى الخدمات الرفيعة التي يمتلكونها قد باتت بلا فائدة لانقطاع مصادر الطاقة؛ ومنذ ذلك الحين تولي اليابان موضوع الإمدادات النفطية أولوية قصوى، فإن اليابان تسعى لتأمين إمدادات نفطية مستدامة في المستقبل ولربما حتى عام ٢٠٥٠، لمعرفتها بأن النفط سيبقى عصب الطاقة الرئيس في العالم، فعلى الرغم من تقدم البحوث العلمية لاكتشاف بدائل جديدة لإنتاج الطاقة، إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الكامل عن النفط بسبب كلفتها الباهظة مقارنة بالنفط. لقد تضمنت استراتيجية اليابان للطاقة التي وضعتها عام ٢٠١٦ توصيات بتنوع مصادر الحصول على النفط والغاز تجنباً لانقطاعها؛ بسبب الحروب والكوارث التي قد تصيب هذه المنطقة أو تلك من العالم، وتبحث عن مصادر طويلة الأمد لإمدادات الطاقة؛ ومن هنا يفسر الاهتمام الياباني بالعراق الذي يمتلك احتياطياً نفطياً متقدماً على المستوى العالمي، ومما يعزز اهتمام اليابان بالعراق هو التحول الديمقراطي الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣؛ مما يجعله دولة ذات منهج مؤسسي يسهل على المستوى النظري التعامل معه، وتتطوي الحالة على أسباب أخرى منها التبادل التجاري والمنافع الاقتصادية الأخرى، وقد تمثل علاقة العراق المتميزة مع الولايات المتحدة عنصر تطمين إضافياً لليابان لبناء قاعدة عريضة من المصالح الاقتصادية مع العراق.^(٥٠)

وان استقرار العراق بوصفه دولة محورية في الشرق الأوسط، وهي المنبع الرئيس للطاقة في العالم، يشكل رغبة ملحة لجميع الدول الصناعية، فاستقرار العراق والشرق الأوسط أمر أساس لاستقرار سوق النفط العالمية التي تمس جميع مفاصل الحياة في العالم.

وما ترغب فيه اليابان من العراق هو ضمانات بإمداد نفطي مستمر لا ينقطع بقرار سياسي، وعلى وفق الأسعار السائدة في السوق العالمية، وترغب الشركات النفطية اليابانية أن تؤدي دوراً أساساً في عمليات استخراج وتصدير النفط العراقي على وفق الشروط المناسبة لكلا الطرفين، مقابل أن تساهم تلك الشركات في النهوض بالقطاع النفطي العراقي إلى أعلى مستوى، وتشكل المنافسة الدولية على المشاريع النفطية العراقية، ولاسيما المنافسة الصينية والكورية الجنوبية، عوامل تحفيز مهمة لليابان تجاه العراق.^(٥١)

ومن الفوائد التي يمكن لليابان تحقيقها بعلاقات استراتيجية مع العراق، هو مساعدة شركاتها من الخروج من حالات الجمود الاقتصادي المتكررة التي تواجهها اليابان منذ سنوات، فحصول تلك الشركات على مشاريع مهمة في العراق سيحقق لها مكاسب مالية مهمة، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد الياباني^(٥٢).

وترى اليابان ان هناك اهمية كبيرة في تكثيف حضورها الدبلوماسي بالعراق بوصفه حاجزاً استراتيجياً لاستراتيجية (طريق حزام واحد الصينية) الهادف الى توسيع رقعة تأثيرها الاستراتيجي نحو الغرب ، وعليه وجدت اليابان في العراق حجر الزاوية لعرقلة استراتيجية (حزام واحد) ، ولتحجيم النفوذ الصيني الصاعد بالمنطقة من خلال ايجاد حلفاء استراتيجيين يتمتعون بمكانة جيواستراتيجية تؤهلهم أن يادوا الدور الموازي والمؤثر على سياسات الصين لتحقيق استراتيجيتها بالمنطقة.^(٥٣)

ونتيجة تأصيل الوجود الاستراتيجي الأمريكي بالمنطقة، خاصة بعد التوجه الأمريكي نحو منطقة شرق اسيا مما ادى لحدوث خلل في بنية توازن القوى الاستراتيجي بالمنطقة ، اندفعت اليابان لترميم ما يمكن ترميمه من توازن القوى الاستراتيجي انطلاقاً من استراتيجية القيادة المشتركة التي ضمنت لليابان بعض الحظوظ من اجل اداء دور المعضد للاستراتيجية الأمريكية التي تراجعت وخلفت صعود بعض القوى الدولية والاقليمية المنافسة لليابان ، جاء الاهتمام الياباني بالمنطقة وخاصة العراق لإدامة التوازن الاستراتيجي لصالح اليابان.^(٥٤)

ثالثاً : التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية

إن حجم المشكلات التي يعاني منها العراق على صعيد استقراره السياسي والأمني وكذلك تدهور اقتصاده الوطني وتراجع القطاع الخاص ، فضلاً عن التحديات التي تقف بوجه الاندفاع الياباني اتجاه العراق مع القوة الاقليمية والدولية الاخرى ، تضع تحديات أمام تطور العلاقات العراقية اليابانية ، ولا شك أن أي تطور في تلك العلاقة لا يمكن أن يعكس رغبة وإرادة الطرفين العراقي والياباني بقدر ما يعكس قدرتهما على مواجهة بعض تلك التحديات وحل بعضها الآخر .إن استعراض بعض التحديات يهدف بالأساس الى تنبيه صناع القرار في الدولتين لإيجاد تقاهمات مشتركة للوقوف بوجه تلك التحديات .

١- **التحديات الأمنية**: لازال الإرهاب يلقي بظلاله على الواقع الامني غير المستقر في العراق وما حدث من مقتل الدبلوماسيين اليابانيين في العراق هو أكبر دليل على ذلك ، ومما يؤثر بلا شك امام توسع الاستثمارات اليابانية في العراق، فضلاً عن ازمات النزوح وعدم الاستقرار وإعادة الاعمار إلى المناطق التي احتلها (داعش) سينعكس في صعوبة اقدام الشركات اليابانية على الاستثمار في تلك المناطق وهو ما يحتم على الحكومة اليابانية القيام بمفاوضات مباشرة مع

الحكومة العراقية لكسب موطنٍ قدم وفرص استثمارية في تلك المناطق حال تمكن الحكومة العراقية من توفير الاستقرار والامن فيها.^(٥٥)

وإضافة الى ضعف الامن فأن كثير من الشركات النفط العالمية العاملة في العراق، تواجه تحديات أخرى أهمها تداعى البنية التحتية وضعف شبكة الطرق والمواصلات والروتين وضعف القضاء وفساده فضلاً عن الفساد المالي حيث الكثير من العقود مع الشركات الاجنبية يتم بيعها من قبل سياسيين فاسدين تسلموا مناصب قيادية وادارية في الحكومة أو مجالس المحافظات ويسعون لابتزاز الشركات الاجنبية العاملة في العراق أو تلك التي تسعى للحصول على عقود ، وهذا الاسلوب بدا معتاداً في العراق من قبل الكثير من السياسيين في ظل ضعف الشفافية والرقابة والمسائلة ولعل هذا ما يؤثر احتلال العراق المركز الخامس في الفساد عام ٢٠١٨ وفق نتائج مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية^(٥٦).

أن هذه الصورة المظلمة لواقع العراق وغياب الشفافية يضع عراقيل أمام توسيع العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان مالم تعمل الحكومة العراقية على مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وكذلك الروتين الإداري فأن اقدام شركات يابانية الى العراق سيكون محفوف بالمخاطر ولذلك تظل العلاقة الدبلوماسية العراقية موضع تقييد لأن الاستثمار يساعد على تقوية ومتانة العلاقات الدبلوماسية بين الدول .

٢- **التحديات السياسية:** وجود انقسام حول السياسة الخارجية العراقية فبعض الاطراف ترغب في تقوية العلاقة مع الدل الغربية الفاعلة ويكون ذلك اولوية العراق في علاقتها الخارجية سياسياً واقتصادياً ، والبعض الاخر يرى تنويع العلاقات العراقية مع اطراف دولية مثل اليابان والصين وروسيا ، ولعل هذا التشتت قد يعطل امكانية نمو علاقات يابانية عراقية متطورة كتلك التي تربط العراق بقوى دولية مثل الولايات المتحدة ، فضلاً عن الخلافات والتوترات بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان التي تقلل من مكانة العراق السياسية في المحافل الدولية.^(٥٧)

وهناك العديد من التحديات السياسية التي تشكل معرقلات لتطور العلاقات الدبلوماسية مع اليابان يمن ايجازها بالاتي :

- انتشار الميليشيات المسلحة وتأثيرها في صناعة القرار السياسي .
- ازمة تشكيل الحكومة مع كل دورة انتخابية مما تسبب في حدوث فراغ دستوري.
- انتشار الخلافات السياسية للأحزاب الحاكمة بسبب مصالحها او تنفيذاً لأجندات خارجية أو لأسباب طائفية او مذهبية او قومية .
- تدخلات بعض دول الجوار في الشأن العراقي وتنامي نفوذها .
- نشوب توترات وازمات بين مدة واخرى بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان .^(٥٨)

- حادثة التجربة الديمقراطية بالعراق وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان .
- وقوع العراق في ساحة التجاذبات الدولية ، فمثلاً العراق مقبل على ازمة سياسية جديدة ما بين التوفيق بين علاقته مع ايران ومدى نفوذها بالعراق والانصياع للعقوبات الامريكية على ايران التي لا بد من الامتثال لها مع وجود قواعد عسكرية امريكية شمال وغرب العراق.^(٥٩)
- ٣- التحديات الادارية والاقتصادية والصناعية : ويمكن ايجازها بالآتي :
 - التباطؤ من قبل الجانب العراقي المعني في مراسلات السفارة اليابانية بسبب البيروقراطية الادارية العراقية.
 - تعثر التنسيق الاداري بين الوزارات العراقية .
 - تهاون الجانب العراقي في تنفيذ بنود الاتفاق الاستراتيجي مع اليابان.
 - ضعف تراكم المعرفة لدى المسؤولين الاداريين في المؤسسات الحكومية القائمين على موضوع معين في الملف الياباني نتيجة تبدلهم خلال مُدَّة قليلة مما يسهم في ضعف الاداء .
 - الفساد الاداري والمالي المتفشي في مفاصل الوزارات العراقية.
 - عدم وضوح ادوار المؤسسات الحكومية وتداخل صلاحياتها كما في الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والتجارة والتخطيط مما يصعب على الجانب الياباني التركيز على الجهة الواجب حضورها لليابان لغرض الاستثمار.^(٦٠)
 - ضعف الكوادر العراقية المتخصصة في مجال التسويق والترويج للاستثمار الياباني بالعراق.
 - التكلفة العالية من حيث الوقت والمال للمستثمر الياباني لمتابعة الامور اللوجستية لتنفيذ مشروعه والحصول على الموافقات اللازمة من قبل الجهات الحكومية العراقية بسبب ضعف ادائها الاداري وبالتالي صعوبة تطبيق القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار خاصة وان تجربة جذب الاستثمارات والتعامل معها تعد حديثة العهد بالنسبة للعراق .
 - غياب القوانين الدولية على الساحة العراقية المعتمدة على النزاعات التجارية مع المستثمرين الاجانب والاعتماد فقط على القوانين العراقية مما يسبب في تردد المستثمر الياباني بالعمل داخل العراق .
 - عدم وضوح القطاعات الاقتصادية والصناعية لجذب اهتمام اليابان اليها .

- عدم منح اي معاملة تفضيلية عراقية للشركات وقطاع الاعمال في اليابان بالرغم من الدعم المقدم اليها مما يولد الاحباط لدى الجانب الياباني .
- غياب الاستراتيجية العراقية نحو القطاعات المشمولة بالاتفاقيات الاستراتيجية مع اليابان.
- غياب القطاع الخاص العراقي كشريك مناسب يعتمد عليه من قبل رجال الاعمال اليابانيين في السوق المشتركة .^(١١)

الخاتمة

أولاً : الاستنتاجات ، بعد تحليل الدراسة لواقع العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية وآفاقها المستقبلية توصلت الى العديد من الاستنتاجات ، فصلها بالآتي :

- ١- تغير السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣ نحو طلب مزيد من التعاون.
- ٢- ارتباك الواقع العراقي السياسي ، من تشتت القوة السياسية وكثرة الصراعات بينهم ، بالإضافة الى انتشار الفساد والروتين وتدهور البنية التحتية العراقية مما سيجعل اليابان تتعامل بحذر مع العراق مستقبلاً .
- ٣- تبين أن هناك نقاط قوة في العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان يمكن استثمارها نحو بناء افضل العلاقات ، تكمن نقاط القوة في: العلاقات المميزة للجهة المسؤولة عن القرض الياباني الميسر ، الموقف الرسمي الياباني ايجابي جداً في دعم العراق اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً، عدم وجود خلافات او عداوات تاريخية بين البلدين ، السوق العراقية تمثل عنصر جذب للاستثمارات اليابانية ، العراق خامس منتج للنفط عالمياً ويملك ثالث احتياط وهو عامل اغراء لليابان لإقامة علاقات مستقبلية طويلة الامد ، السمعة الجيدة للشركات اليابانية ومنتجاتها لدى المستهلك والسوق العراقي يشكل ثنائي اقتصادي ناجح لكلا الطرفين .
- ٤- وجود فرص مستقبلية لتطوير العلاقات الدبلوماسية الى ابعد المديات تكمن في: تطبيق الاتفاق الاستراتيجي لفتح الباب امام الاستثمار الياباني ، نقل التكنولوجيا اليابانية المتطورة ، تحريك الاقتصاد العراقي ، اكتساب المهارات والخبرات اليابانية ، القضاء على البطالة ، تنفيذ مشاريع نفطية في ظل استمرارية الانتاج النفطي العراقي ووجود آبار نفطية غير مستغلة لحد الان فضلاً عن توفر المشاريع المختلفة بمجال الزراعة والصناعة والصحة والاتصالات والسياحة وهذا يعد مؤشراً لنجاح العلاقات الدبلوماسية وديمومتها بين الطرفين .

٥- كشفت الدراسة عن وجود تحديات تمثل تهديدات آنية ومستقبلية تضعف من العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان، تكمن في : تردي الوضع الأمني مما يجعل اليابان غير مطمئن على حياة مواطنيها العاملين بالعراق ، اقتصار معظم العلاقات الدبلوماسية على الجانب البروتوكولي فقط ، اقتصار الوفد العراقي على الجانب الحكومي وغياب دور القطاع الخاص ، عدم المصادقة على القوانين المهمة الخاصة بالاستثمار ، بطء الاجراءات الحكومية بشأن تسديد المستحقات للمستثمرين ، انتشار الفساد المالي والاداري والسياسي وغياب الشفافية يمثل تهديد حقيقي للعلاقات مع العراق ، التغيير المستمر للسياسيين والاداريين المعنيين بالملف الياباني مما يتسبب بفقدان تراكم الخبرات للتعامل مع هذا الملف الحيوي وبالتالي عرقلة العلاقات بين البلدين في شتى المجالات بسبب التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والإدارية .

٦- يمثل العراق في الإدراك الياباني قوى عمودية لتحقيق استراتيجيتها في مواجهة القوى المنافسة (الصين وحلفاؤها) ، إذ بدأت تسويق استراتيجيتها من خلال تكثيف حضورها الجاذب في المجتمع العراقي فضلاً عن استثماراتها في البنى التحتية العراقية كركيزة في استراتيجيتها المحورية بالمنطقة ، ومساعدة شركاتها للتخلص من الجمود الاقتصادي ، وتحقيق التوازن الاستراتيجي بالمنطقة ، واخيراً يبقى ضمان امداد النفط المستمر احد ابرز دواعي الاهتمام الياباني بالعراق خاصةً وان الدراسات المستقبلية تشير ان العراق بعد عشر سنوات سيكون خامس دوله عالمياً من حيث انتاج وتصدير النفط وهو حالياً الثالث عالمياً بالاحتياط النفطي.

٧- وحتى تحقق اليابان اهدافها الاستراتيجية استعملت القوة الناعمة في تنفيذ دبلوماسيتها لتحسين صورتها ومكانتها امام الرأي العام العراقي بشكل خاص والحفاظ على مصالحها وبناء نفوذها في ظل ما تشهده المنطقة من منافسة دولية واقليمية قوية ، وبالتالي شرعت اليابان توظيف الكثير من مواردها الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتكنولوجية والرياضية والاعلامية والسياسية والثقافية وتحويلها الى ادوات لتفعيل قوتها الناعمة الرامية الى جعل العراقيين يؤمنون بقدرة اليابان على تحقيق الانجازات على الاصعدة كافة لتفوق بشكل اكبر ما تحققه انجازات القوة الصلبة في كثير من الاحيان.

٨- وان العراق إذا ما استمر بتطوير علاقاته باليابان عبر افضل الادوات والاساليب الدبلوماسية فسوف يحقق الكثير من المكاسب السياسية خاصة الدعم الياباني في المحافل الدولية وايضاً تطوير القطاع النفطي خاصة وان ٩٨٪ من ميزانية العراق تعتمد على الانتاج النفطي ، فضلاً عن القروض الميسرة وبفوائد بسيطة جداً ، وتوسيع دائرة الاستثمارات اليابانية بالعراق لبناء وتقوية البنى التحتية في مجالات شتى ، واخيراً تحقيق المكاسب التكنولوجية والعلمية والثقافية .

٩- تمتعت اليابان والعراق بعلاقات دبلوماسية جيدة تقوم على أساس الفائدة المتبادلة ؛ فاليابان بحاجة للنفط والعراق بحاجة لشركات البناء ، والمعدات الثقيلة المستوردة أيضاً ، إذ كانت هناك مدة غارقة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية استمرت من عام ١٩٧٤ حتى نهاية الثمانينات ، ومع التغيير الدرامي الذي حدث في العراق بعد التاسع من نيسان (أبريل)

٢٠٠٣ ، سيشارك العراق واليابان سياسات دبلوماسية متقاربة ، فاليابان مستمرة للعب دور أكثر أهمية مما كانت عليه في السبعينات و الثمانينات.

١٠- ويسعي اليابان بمساعدة من البلدان الأخرى ، لجعل العراق دولة مستقرة وآمنة ، بحيث تستطيع أن تعمل بشكل صحيح وتكون مفيدة للجميع ومثمرة وقد شاركت اليابان بالفعل - حتى على نطاق صغير - في عملية إعادة الإعمار في محافظة المتنى ، والتي كانت المكان الأكثر أماناً في جنوب العراق ، ولكن يمكننا القول و على أساس الاستجابة الإيجابية التي تعطيها غالبية سكان محافظة المتنى فيما يتعلق بوجود القوات اليابانية ، قد ساهم بشكل إيجابي بعمل تلك القوات - مهما كان صغيراً - حيث جعل الناس الذين يعيشون هناك يأملون أن يكون الغد أفضل .

١١- واستناداً إلى السياسة الخارجية اليابانية الجديدة ، والحقائق الاجتماعية التي تتطور في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ، ستلعب اليابان دوراً أكبر في المجال الاقتصادي والسياسي و تطوير العراق الجديد، وسوف تسهم بشكل كبير في عملية المصالحة ، فاليابان متحمسة لمساعدة العراق ومساندته فتقوية العلاقات الدبلوماسية بينهما سوف ينسحب على شتى المجالات بشكل ايجابي.

ثانياً : المقترحات ، نوجزها بالآتي :

١- تفعيل الاتفاق الاستراتيجي الذي تم توقيعه بين العراق واليابان كونه بداية الطريق نحو تطوير العلاقة الدبلوماسية بين البلدين .

٢- عمل لجان مشتركة بين الحكومات تساهم في تفعيل وتذليل كل العقبات التي تواجه العلاقة الدبلوماسية بين البلدين .

٣- ضرورة دعم جهود الحكومة العراقية من كل الجهات وعلى كافة المستويات في صياغة منهج سياسي واقتصادي واضح المعالم في التعامل مع اليابان وفق المصالح المشتركة لان العلاقات بينهما مربحة كلا البلدين .

٤- تفعيل دور وزارة الخارجية في قيادة الملفات الثنائية المهمة مع اليابان بوصفها جزءاً حيوياً في بناء افضل العلاقات الدبلوماسية .

٥- لا بد ان تكون المطالب العراقية واضحة ومحددة وهذا يأتي من ادراك طبيعة السلوك الياباني في التعاطي مع العراق خاصة في الجوانب الاقتصادية .

٦- تشكيل غرفة عمليات من مستشارين بالوزارات المعنية واساندة جامعات متخصصين في محاولة تذليل التحديات التي تواجه العلاقات الدبلوماسية مع اليابان.

- ٧- انشاء دائرة متخصصة في وزارة الخارجية العراقية على غرار ما موجود في الخارجية اليابانية لتولي مهام تنسيق وإدارة الملفات بين وزارة الخارجية العراقية والسفارة العراقية في اليابان ومع المؤسسات الحكومية داخل العراق.
- ٨- تبيد مخاوف الطرف الياباني التي تخشى من عدم تمكن الجهات الحكومية العراقية من الوفاء بالجدول الزمني المناسب لتعهداتها المالية والإدارية في تنفيذ المشاريع لتطمين الطرف الياباني باتجاه المضي نحو افضل العلاقات بما يحقق مصالح العراق .
- ٩- مكافحة الفساد والروتين والبيروقراطية المنتشرة في البلاد حتى ترفع الحذر التي تنتهجها اليابان في علاقتها الدبلوماسية والاقتصادية مع العراق.
- ١٠- الاستفادة من الخبرات اليابانية في تنمية قدرات العراق البشرية والاقتصادية وتطوير البنية التحتية، فضلاً عن خبراته في مجال العمل الدبلوماسي باستعمال القوى اللينة ونمط الدبلوماسية الاجتماعية الناجحة للتأثير في ذهنية المتلقي على الصعيد الرسمي والشعبي .
- ١١- على الدبلوماسيين بوزارة الخارجية العراقية مقارنة نشاطاتهم الدبلوماسية بالتقنيات الحديثة والغير نمطية لمضاعفة فرص قضايا التعاون تحقيقاً لأكبر قدر من النجاح بالانتقال بالعلاقات مع اليابان الى مستوى اكثر قرباً نحو تحقيق المصالح المشتركة (بناء انماط جديدة من الفعل الدبلوماسي للتأثير في سياسة اليابان تجاه العراق لتحقيق اكبر قدر من المكاسب).
- ١٢- تشجيع ودعم الباحثين وطلبة العلوم السياسية على تبني مواضيع تخص تطوير علاقة العراق باليابان بما يخدم مصلحتنا من خلال بحوث التخرج ورسائل وأطاريح الماجستير والدكتوراه والاستفادة من نتائج هذه الدراسات عملياً من قبل الجهات العراقية المعنية

الهوامش

* انتهجت اليابان في سياستها الخارجية تجاه العراق نمط جديد من العلاقات الدبلوماسية قادرة على نقل الاداء الدبلوماسي من الانماط الاعتيادية الى الانماط الفعالة ، من خلال مشاركة سفيرها بالعراق (فوميو أيواي) بالمظاهر الاجتماعية لتحقيق مستويات مهمة في التقارب مع العراق ، فعلى سبيل المثال، تناولت وسائل التواصل الاجتماعي بالعراق مقطع يظهر فيه السفير الياباني وهو يشارك العراقيين باحتفال عيد الفطر وتناوله وجبه تشبه طقوس ما يقوم به العراقيين في هذه الايام . فهذا الاداء الدبلوماسي اكثر تأثيراً في ذهنية المتلقي ، وهذا النمط الدبلوماسي الجديد نسميه اصطلاحاً " الدبلوماسية الاجتماعية" كأسلوب ينتقل فيه النشاط الدبلوماسي الى المجتمع بدلاً من مؤسساته الرسمية . علي فارس حميد ، الدبلوماسية الاجتماعية : منهج لتجديد المسارات النوعية في التفاعلات الدولية ، شبكة النبا ، الموقع : <https://annabaa.org> ، تاريخ الزيارة : ٢٠١٩/٧/٢٩ .

(١) وليم أشعيا عوديشو ، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، كوبنهاجن :الدنمارك ، ٢٠٠٨، ص٩٨ .

(٢) سفارة جمهورية العراق في طوكيو، الموقع : <https://www.mofa.gov.iq/tokyo> ، تاريخ الزيارة : ٢٠١٩/١/١٢ .

- (٣) حسنين توفيق ، اليابان والنظام الدولي في التسعينيات: رؤية اولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠١ ، مركز الاهرام الدولي ، مصر ، ١٩٩٠ ، ص ٨٩ .
- (٤) مجموعة مؤلفين ، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣/٢٠١٣ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٥٩٧ .
- (٥) Keiko Sakai , JAPAN-IRAQ RELATIONS: THE PERCEPTION GAP AND ITS INFLUENCE ON DIPLOMATIC POLICIES , Arab Studies Quarterly , Vol. ٢٣ , No. ٤ , ٢٠٠١ , pp. ١١٧-١٣٦ .
- (٦) وقد تبين فيما بعد زيف ادعاء امريكا بانها تسعى لخلق عراقاً ديمقراطياً وعلى لسان من روج لهذا الادعاء بعد سنوات ، اذ اكدت مستشارة الامن القومي الامريكي في عهد الرئيس الاسبق بوش الابن بأن الجيش الامريكي دخل العراق للإطاحة بصدام حسين وليس لجلب الديمقراطية للعراق الذي يمثل محور الشرق الاوسط. قناة روسيا اليوم ، بعد مرور ستة عشر عاماً على الاحتلال الامريكي للعراق ، ٢٠١٩/٤/٩ ، انصتات شخصي .
- (٧) واثق السعدون ، في ذكرى التاسع من نيسان ٢٠٠٣: دوافع التخطيط الاستراتيجي الأمريكي لغزو العراق ، وكالة الحدث الاخبارية ، الموقع : <http://www.alhadathcenter.net> ، تاريخ الزيارة : ٢٠١٩/٧/٢٣ .
- (٨) Chiyuki Aoi and Yozo Yokota , Avoiding a Strategic Failure in the Aftermath of the Iraq War: Partnership in Peace-building, in Ramesh Thakur and Waheguru Pal Singh Sidhu (eds.), The Iraq Crisis and World Order: Structural, Institutional and Normative Challenges (Tokyo: United Nations University Press, ٢٠٠٦), p. ٢٩٥ .
- (٩) صالح عمر فلاح ، البعد الاقتصادي لحرب الخليج الثالثة وأقوال الدولة الوطنية في العالم العربي ، مجله العلوم الانسانية ، جامعة محمد خضر بسكرة ، العدد ٧ ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٠ .
- (١٠) Zbigniew Brzezinski , Strategic vision : America and the crisis of Global Power, New York, Basic Books, ٢٠١٢ , pp ٣٣-٣٥ .
- (١١) غسان شربل ، العراق من حرب الى حرب : صدام مر من هنا ، دار رياض الرئيس ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٥١١ .
- (١٢) مسعود ظاهر ، موقف اليابان من المسألة العراقية ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، العدد ١١١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق ، بيروت ، ٢٠٠٣ . ص ص ١٢٠-١٢٢ .
- (١٣) David Fouse , JAPAN'S DISPATCH OF THE GROUND SELF DEFENSE FORCE TO IRAQ: LESSONS LEARNED. Asia-Pacific Center for Security Studies, July ٢٠٠٧ .
- (١٤) سالي وفائي ، اليابان تسعى الى قيام دور اكبر على الساحة الدولية ، جريدة الاهرام المصرية ، العدد ٤٢٨٥١ ، ٢٠٠٤/٤/٢ .
- (١٥) جاويد منتظران ، سعيد قرباني ، سيناريوهات امام مستقبل العراق وتحليل الرؤى القانونية والدولية والامنوية للجمهورية الاسلامية في ايران ، ترجمة: مركز البيان ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٥ .
- (١٦) وما يعكس خطورة الوضع الامني بالعراق نراه واضح من سجلات السلطات الامنية التي اعلنت انه في شهر واحد فقط من عام ٢٠١٨ ارتكبت اعلى معدل للجرائم بالبلاد بلغت (٢٠٠٠) جريمة قتل ، سرقة واعتداء ، اتجار بالمخدرات والاعضاء البشرية ، سطو مسلح ، ابتزاز ، وزادت الجريمة بمعدل ٤٠٪ عما هو عليه في عام ٢٠١٦ وهو ما شكل تحدي امني خطير للوضع بالعراق. للمزيد ينظر : براء الشمري ، ارتفاع معدلات الجريمة في العراق ، صحيفة العربي الجديد الالكترونية ، ٢٠١٨/١/١ ، الموقع : <https://www.alaraby.co.uk> ، تاريخ الزيارة : ٢٠١٩/٨/١ .
- (١٧) وسام حسين على العيثاوي ، التحديث في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين : المانيا ، ٢٠١٨ ، ص ٩٧ .
- (١٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .
- (١٩) مروان قيلان ، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ٣١ .
- (٢٠) للمزيد حول تقويم النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ينظر : ستار جبار ، العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مكتبة السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص ص ١٦٩-١٧٥ .
- (٢١) أيمن أحمد محمد ، الفساد والمسائلة في العراق ، مؤسسة فريدرش إيبيرت – مكتب الأردن ، بغداد ، ٢٠١٣ .
- (٢٢) مجموعة مؤلفين ، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣/٢٠١٣ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٤ .
- ** تعد مشكلة البطالة من ابرز التحديات التي تعصف بالاقتصاد العراقي خاصة بعد عام ٢٠٠٣ ، تركت أثراً سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبحسب احصائيات وزارة التخطيط العراقية لآخر مسح أجرته عام ٢٠١٦ فان معدل البطالة بلغ ٢٢٪ لدى شريحة الشباب من كلا الجنسين بسبب عدم توفر فرص عمل بالقطاع الحكومي والخاص. ينظر: الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط العراقية : الموقع : <http://cosit.gov.iq> ، تاريخ الزيارة : ٢٠١٩/٧/٢٤ .
- (٢٣) قناة العالم الفضائية ، بالأرقام ديون العراق في موازنة ٢٠١٩ ، ٢٠١٨/١١/٨ ، انصتات شخصي .
- (٢٤) زينب عبد الله محمد ، انهيار المؤسسات السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، العراق ، ٢٠١٦ ، ص ١٥ .
- (٢٥) عماد صلاح ، الفساد والاصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٧٣-١٧٥ .
- (٢٦) تقرير السفارة الامريكية في بغداد عن حجم الفساد بالعراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٢ .

- (١٧) محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٥٧ ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠١٧ ، ص ٥٥ . كذلك : احمد جاسم محمد ، مستقبل الاقتصاد العراقي والبدائل لتحقيق التنمية ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد الثاني ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ص ٣١٢-٣١٥ .
- (٢٨) David Fouse, JAPAN'S DISPATCH OF THE GROUND SELF DEFENSE FORCE TO IRAQ: LESSONS LEARNED. Asia-Pacific Center for Security Studies, July ٢٠٠٧.
- (٢٩) موقع سفارة اليابان في العراق: الموقع: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itprtop_ar/index.html ، تاريخ الزيارة : ١/٣٠/٢٠١٩ .
- (٣٠) تقرير وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي ، ٢٠١٩ . ص ٦٥ .
- (٣١) لقمان عبد الرحيم الفيلي ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق واليابان ، جريدة الصباح الجديد ، ١٦/٥/٢٠١٨ ، ص ٤ .
- (٣٢) Motohiro Ono, Towards Continuous Aid: the Situation in Iraq and Japan's Role, Gaiko Forum (Spring ٢٠٠٦) ,
- (٣٣) Michael Penn, Is There a Japan-Iraq Strategic Partnership, japan focus, Vol ٥ | no ١١, November ٣, ٢٠٠٧.
- (٣٤) في تموز ٢٠٠٣ ، أقر البرلمان الياباني قانوناً يسمح بإرسال قوات الدفاع الذاتي للعراق شرط ان لا يشارك في أنشطة تشبه الحرب ، وفي عام ٢٠٠٦ انسحب هذه القوات الى الكويت وكانت مهمتها امداد الرفع الجوي باستعمال طائرات شحن C-١٣٠ ، وفي تموز عام ٢٠٠٧ تم تمديد البعثة اليابانية للشحن الجوي الى العراق لمدة عامين الى ان انتهت اليابان رسمياً تواجد قواتها بالعراق في كانون الأول عام ٢٠٠٩ ، واستمرت بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والتكنولوجي . نعم نذير شكر ، الوجود الياباني في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، العراق ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٠٢-١٠٤ .
- (٣٥) نزيرة الافندي ، اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٥ ، مركز الاهرام الدولي، مصر ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٠٤ .
- (٣٦) نعم نذير شكر ، التواجد الياباني في العراق ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٣-١٠٤ .
- (٣٧) http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/forum/meet.0403.html
- (٣٨) سعد السعدي ، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤١ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٠ ، ص ص ٣٥٠-٣٥٢ .
- (٣٩) مجموعة باحثين ، العراق واليابان في التاريخ الحديث : التقليد والحداثة ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ص ٣٢-٣٥ .
- (٤٠) كيكو سكاى ، العراق واليابان : تاريخ وعلاقات ، ترجمة : علي حسين ومحمود عبد الواحد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٤٣-٤٤ .
- (٤١) ولا تقف الاحتياجات العراقية من اليابان عند تطوير القطاع النفطي فحسب بل تشمل المواصلات (قطارات سفر حديثة فائقة السرعة، قطارات انفاق ، طرق وجسور، موانئ ومطارات) ، وايضاً نقل الخبرات في مجال التعليم خاصة وان اليابان تحتل المرتبة الاولى عالمياً في مجال التعليم ، اعادة تأهيل شبكة الكهرباء الوطنية ، تدريب الكوادر البشرية في شتى المجالات ، تقديم خبرات ومساعدات واجهزة تقنية حديثة في مجال الصحة ومشاريع الماء والمجاري والزراعة والاتصالات ، توفير الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية فضلاً عن تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والنووية السلمية . ينظر: كيكو سكاى ، العراق واليابان ، مصدر سابق ، ص ص ٤٥-٥٠ .
- (٤٢) لقمان عبد الرحيم الفيلي ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان ، مصدر سابق ، ص ٥ .
- (٤٣) احمد عبد المجيد ، العلاقات العراقية اليابانية : ٨٠ عاماً من التعاون – وقفان للتأمل ، جريدة الزمان ، العراق، ٢٠١٩/٢/٤ .
- (٤٤) http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/arab_e.pdf#se.
- (٤٥) جامعة بغداد توقع مذكرة تفاهم مع جامعة شيبا اليابانية، الموقع الرسمي لجامعة بغداد: <http://uobaghdad.edu.iq> ، تاريخ الزيارة : ٢٠١٩/٧/٣٠ .
- (٤٦) احمد عبد المجيد ، العلاقات العراقية اليابانية ، مصدر سابق.
- (٤٧) علي زياد العلي ، العراق واليابان – رؤية استراتيجية مشتركة ، مركز البين للدراسات والتخطيط ، العراق، ٢٠١٨ ، ص ٦ .
- (٤٨) وليم أشعيا عوديشو ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

(٤٩) John Calabrese, The Iraq Energy Factor in Sino-Japanese Relations, China Briefm, Vol: ٧ no: ٦ , April ١٣, ٢٠٠٧ .

(٥٠) مخلد عبيد مبييضين ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ٢٠٠٤ ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٣ ، جامعة الحسين بن طلال ، الاردن، ٢٠٠٦ ، ص ص ٥٣٠-٥٣٣ .

(٥١) لقمان عبد الرحيم الفيلي ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان ، مصدر سابق ، ص ص ٨-٩ .

(٥٢) Ezra F. Vogel, China and Japan Facing History , Harvard University Press, First Edition, U.S.A, ٢٠١٩, pp ١٢٠-١٢٥ .

(٥٣) بعد صعود الصين كقوى هادئة اقتصادياً وعسكرياً، اقتضت الحاجة الاستراتيجية لليابان إلى أن توسع حضورها الاستراتيجي خارج الدائرة الهادئة-الباسفيكية- من أجل احتواء التوازن الاستراتيجي بطريقة التوسع من الخارج وهو ما تفعله الصين واليابان في آن واحد، إذ تتصارع هذه القوى نحو إقامة حضورها الاستراتيجي في الأقاليم الجيوستراتيجية كآسيا الوسطى والشرق الأوسط؛ وبالتالي تعتمد اليابان على إدارة التوازن الدولي الموسع الذي يمتد تأثيره بأكثر من بُعد إقليمي، فاليابان عوّلت على هذه الاستراتيجية؛ بسبب الضيق الجيوستراتيجي في منطقة آسيا الباسفيك-الهادئة- وبسبب تعدد القوى وتنافسها؛ وبالتالي اتجهت نحو منطقة الشرق الأوسط والخليج من أجل ترسيخ التوازن الدولي بثنيت

وجودها ليمتد تأثيره على أبعد من بعد إقليمي وليصل ارتداداته إلى منطقة شرق آسيا وأبعدها الإقليمية للمزيد ينظر: باهر مردان ، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٧ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص ١٩٧ وما بعدها.

(٥٤) Kenneth B. Pyle, Japan in the American Century, Harvard University Press, U.S.A, ٢٠١٨, pp ٢٢٢-٢٤٢.

(٥٥) محمود عبد الواحد محمود ، التجربة اليابانية: رؤية عراقية ، بيت الحكمة العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٢٤-٢٦ .
(٥٦) ميثم مالك راضي ، عبد الزهرة سلمان ، ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق ، بحث منشور ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ٤ ، مجلد ٨ ، جامعة المثنى ، العراق ، ٢٠١٨ ، ص ٢٠٥ .
(٥٧) علي جبار حافظ ، تحديات السياسة الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ١٢٢-١٢٤ .

(٥٩) للمزيد حول وقوع العراق في دائرة التجاذبات الإقليمية والدولية ينظر : جاسم يونس الحريري ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي ، ط١ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص ١٢٩ وما بعدها .
(٦٠) العلاقات العراقية - اليابانية ، صوت العراق ، الموقع : <https://www.sotaliraq.com> ، تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٨/١ .
(٦١) لقمان عبد الرحيم الفيلي ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان ، مصدر سابق ، ص ١٣-١٤ .

المصادر

أولاً : المصادر العربية .

- احمد جاسم محمد ، مستقبل الاقتصاد العراقي والبدل لتحقيق التنمية ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد الثاني ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، كانون الثاني ٢٠١٤ .
- احمد عبد المحيد ، العلاقات العراقية اليابانية : ٨٠ عاماً من التعاون - وقفان للتأمل ، جريدة الزمان ، العراق ، ٢٠١٩/٢/٤ .
- ايمن أحمد محمد ، الفساد والمسائلة في العراق ، مؤسسة فريدرش إيبيرت - مكتب الاردن ، بغداد ، ٢٠١٣ .
- باهر مردان ، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٧ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٤ .
- براء الشمري ، ارتفاع معدلات الجريمة في العراق ، صحيفة العربي الجديد الالكترونية ، ٢٠١٨/١/١ ، الموقع : <https://www.alaraby.co.uk>
- تقرير وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي ، ٢٠١٩ .
- جاسم يونس الحريري ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي ، ط١ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦ .
- جاسم يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد العام ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ .
- جاويد منتظران ، سعيد قرباني ، سيناريوهات امام مستقبل العراق وتحليل الرؤى القانونية والدولية والامنية للجمهورية الاسلامية في ايران ، ترجمة: مركز البيان ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ، ٢٠١٧ .

- حسنين توفيق ، اليابان والنظام الدولي في التسعينيات: روية اولية ، مجلة السياسة الدواية ، العدد ١٠١ مؤسسة الاهرام الدولية ،مصر ١٩٩٠.
- زينب عبد الله محمد ، انهيار المؤسسات السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣،رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى ، العراق، ٢٠١٦ .
- سالي وفائي ، اليابان تسعى الى قيام بدور اكبر على الساحة الدولية ، جريدة الاهرام المصرية ، العدد ٤٢٨٥١، ٢٠٠٤/٤/٢.
- ستار جبار ، العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣،مكتبة السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٨.
- سعد السعدي ، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠ ،مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤١، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق، ٢٠١٠.
- سعد ناجي جواد، الوضع العراقي عشية الحرب، في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- سفارة اليابان في العراق، الموقع الالكتروني: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itprtop_ar/index.html.
- سفارة جمهورية العراق في طوكيو : <https://www.mofa.gov.iq/tokyo/>.
- صالح عمر فلاح ، البعد الاقتصادي لحرب الخليج الثالثة وأقوال الدولة الوطنية في العالم العربي ، مجله العلوم الانسانية - جامعة محمد خضر بسكرة ،العدد ٧، الجزائر، ٢٠٠٥.
- علي جبار حافظ ، تحديات السياسة الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨.
- علي زياد العلي ، العراق واليابان : رؤية استراتيجية مشتركة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٨.
- علي فارس حميد ، الدبلوماسية الاجتماعية : منهج لتجديد المسارات النوعية في التفاعلات الدولية ، شبكة النبا ، الموقع : <https://annabaa.org>
- عماد صلاح ، الفساد والاصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٣.
- غسان شربل ، العراق من حرب الى حرب : صدام مر من هنا ، دار رياض الرئيس ، بيروت ، ٢٠٠٩.
- قناة روسيا اليوم ، بعد مرور ستة عشر عاماً على الاحتلال الامريكي للعراق ، ٢٠١٩/٤/٩، انصات شخصي .
- كيكو سكاى ، العراق واليابان :تاريخ وعلاقات ، ترجمة : علي حسين ومحمود عبد الواحد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد، ٢٠٠٩.
- لقمان عبد الرحيم الفيلى ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق واليابان ، جريدة الصباح الجديد ، ٢٠١٨/٥/١٦.

- مجموعة باحثين ، العراق واليابان في التاريخ الحديث : التقليد والحداثة ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد ، ٢٠١٠.
- مجموعة مؤلفين ، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣/٢٠١٣ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٥.
- محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٥٧ ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠١٧.
- مخلد عبيد مبيضين ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ٢٠٠٤ ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٣ ، جامعة الحسين بن طلال ، الاردن ، ٢٠٠٦.
- مروان قبلان ، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ، ٢٠١٥.
- مسعود ظاهر ، موقف اليابان من المسألة العراقية، شؤون الشرق الاوسط ، العدد ١١١ ، ٢٠٠٣.
- مقتل دبلوماسيين يابانيين ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ٩١٣٤ ، ٩/١ ٢٠٠٣ .
- ميثم مالك راضي ، عبد الزهرة سلمان ، ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق ، بحث منشور ، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٤ ، مجلد ٨ ، جامعة المثني ، العراق ، ٢٠١٨.
- نزيرة الافندي ، اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٥ ، مركز الاهرام الدولي، مصر، ٢٠٠٤.
- نغم نذير شكر، الوجود الياباني في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق ، ٢٠٠٩.
- واثق السعدون ، في ذكرى التاسع من نيسان ٢٠٠٣: دوافع التخطيط الاستراتيجي الامريكي لغزو العراق، وكالة الحدث الاخبارية ، الموقع www.alhadathcenter.net
- وسام حسين على العيثاوى ، التحديث في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين :المانيا ، ٢٠١٨.
- وليم أشعيا عوديشو ، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة ، كوبنهاجن ، الدنمارك ، ٢٠٠٨.
- ثانياً : المصادر باللغة الاجنبية
- Chiyuki Aoi and Yozo Yokota ,Avoiding a Strategic Failure in the Aftermath of the Iraq War: Partnership in Peace-building, in Ramesh Thakur and Waheguru Pal Singh Sidhu (eds.), The Iraq Crisis and World Order: Structural, Institutional and Normative Challenges (Tokyo: United Nations University Press, ٢٠٠٦.
- David Fouse, JAPAN'S DISPATCH OF THE GROUND SELF DEFENSE FORCE TO IRAQ: LESSONS LEARNED. Asia-Pacific Center for Security Studies, July ٢٠٠٧.

-
- Ezra F. Vogel, China and Japan Facing History , Harvard University Press, U.S.A,٢٠١٩.
 - Jack Edward Holden, What factors influenced Japan's decision to dispatch its Self Defence Forces (SDF) to Iraq in ٢٠٠٤?,university of leeds, polis journal vol. ٦,winter ٢٠١١/٢٠١٢.
 - John Calabrese, The Iraq Energy Factor in Sino-Japanese Relations, China Briefm, Vol: ٧ no: ٦ , April ١٣, ٢٠٠٧ .
 - Keiko Sakai , Japan -Iraq Relations: The Perception Gap and Its influence on diplomatic policies , Arab Studies Quarterly , Vol. ٢٣, No. ٤ ,٢٠٠١.
 - Kenneth B. Pyle, Japan in the American Century, Harvard University Press, U.S.A,٢٠١٨.
 - Michael Penn, Is There a Japan-Iraq Strategic Partnership, japan focus, Vol ٥ | no ١١, November ٣, ٢٠٠٧.
 - Motohiro Ono, Towards Continuous Aid: the Situation in Iraq and Japan's Role, Gaiko Forum (Spring ٢٠٠٦.
 - Zbigniew Brzezinski ,Strategic vision : America and the crisis of Global Power,New York,Basic Books,٢٠١٢.